المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

04/04/2016

El debate sobre el sistema de herencia en Marruecos entre partidarios y oponentes

Publié par : coradmino 01/04/2016 dans Marruecos Laisser un commentaire

Un debate muy espinoso ha dividido a los marroquies entre partidarios y oponentes tras la presentación de un nuevo informe que hizo Dris al Yazami El Presidente del Consejo Nacional de Derechos con el fin de avanzar en la igualdad de género como expresó él mismo a diferentes medios de comunicación.

Entre los aspectos que trató estuvo la legislación de la herencia que contribuye a aumentar la vulnerabilidad de la mujer ante la pobreza y exhortó a las autoridades revisar el actual Código de Familia de 2004.

La recomendación del Yazami en la parte que concierne la herencia, como la del líder del partido socialista, Dris Lachgar, que también llamó a una revisión de este sistema el año pasado ha suscitado una cascada de reacciones en su contra, y muy pocas a su favor.

Los detractores de la propuesta, a pesar de representar diferentes perfiles, coinciden en rechazar el principio mismo de debatir la cuestión sucesoria, puesto que esta definida y fijada por el Corán.

Así, un representante del Consejo Superior de Oulemas (Sabios religiosos) Lahcen Sguenfel, dijo a Efe que esta regla no admite la apertura de un debate o una interpretación por estar tajantemente legislada en el Corán.

Sguenfel precisó que el sistema de herencia obedece a una estructura social islámica en la que el hombre tiene más obligaciones, entre las que figura su responsabilidad de mantener a su familia y a su esposa aunque ella tenga riquezas, y su obligación de pagar la dote en el matrimonio.

los islamistas del Partido Justicia y Desarrollo(PJD), que encabezan el Gobierno, opinan que la propuesta de la CNDH es una "violación de la Constitución" y no está adaptada a la sociedad marroquí. y que atenta contra la institución del Comendador de los Creyentes » en la persona del rey Mohamed VI, única persona habilitada para decidir sobre cuestiones religiosas.

Como pocas organizaciones feministas Fatima Ait Ouassi, del movimiento 20 de Febrero reclama la igualdad de derechos, diciendo «ahora es una necesidad que hombres y mujeres compartan la herencia de manera equitativa».

Soukaina Idrissi& Efe

http://www.correodiplomatico.com/2016/04/01/el-debate-sobre-el-sistema-de-herencia-en-marruecos-entre-partidarios-y-oponentes/

«حديث الصحافة» بدوزيم

تعززت شبكة البرامج الإخبارية للقناة الثانية ببرنامج حواري جديد يديره عبد الله ترابي، يحمل عنوان " حديث الصحافة" - confidences de press ? الذي سيتم بثه كل يوم أحد مباشرة على الساعة السابعة مساء، وسيكون عبارة عن حوار مع ضيفة او ضيف من المغرب او الخارج، ينتمون لعالم السياسة أو الاقتصاد أو الثقافة أو الرياضة أو المجتمع المدني..

البرنامج ، الذي ينشطه عبد الله ترابي إضافة إلى صحفيين من كتاب الافتتاحيات و الأعمدة الصحفية في المغرب، سيكون فرصة لتحليل الخبر و التعليق على أهم ما ميز الأسبوع رفقة الضيوف.

ومن أجل ضمان أكبر تعددية ممكنة و الوصول إلى عمق الأحداث وفهمها اختارت دوزيم أن تشرك في تنشيط هذا البرنامج نخبة من الأسماء الوازنة في المشهد الإعلامي المغربي. الجديد أيضا في هذا البرنامج أنه سيكون بلغتين، العربية أو الفرنسية حسب الضيوف.

تجدر الإشارة إلى أن الحلقة الأولى من هذا البرنامج، التي بثت أمس الأحد، استضافت إدريس اليازمي أحد الوجوه البارزة في مجال حقوق الإنسان بالمغرب، وتطرقت إلى موضوع الصحراء و الحرب ضد الإرهاب ووضعيات الجالية المغربية بأوروبا بعد العمليات الإرهابية الأخيرة في بلجيكا، إضافة إلى قضايا حقوق المرأة.

يذكر أن وتيرة البرنامج هي أسبوعية من تقديم عبد الله ترابي وإعداد عبد الله ترابي، سميرة سيطايل، جامع كلحسن ورضا بنجلون وإخراج أمينة الشواي.

مائدة

نظمت مؤخرا، اللجنة الجهوية لحقوق الانسان بمدينة الحسيمة، مائدة مستديرة حول موضوع "الاحداث في نزاع مع القانون. تقييم حصيلة العمل المشترك وآفاق العمل". وسعى اللقاء الى تقييم حصيلة عمل اللجنة الجهوية لحقوق الانسان في مجال النهوض بالطفولة وحمايتها، وذلك طبقا للاختصاصات المخولة للجنة وتفعيل الوساطة التي تقوم بها اللجنة مع باقي القطاعات المعنية (القضاء والصحة والتعليم والتكوين المهني ..)، وذلك على ضوء التقرير الموضوعاتي للمجلس الوطني لحقوق الانسان الصادر سنة 2013 تحت عنوان "الاطفال في مراكز الحماية ..من أجل سياسية مندمجة لحماية الطفل" وكذا توصيات المائدة المستديرة التي نظمتها اللجنة الجهوية يوم 13 نونبر 2013 حول موضوع "أية مقاربة لحماية الطفولة". وتندرج هذه المائدة في سياق تعزيز ملاءمة البرنامج والإطار الحمائي للمجلس الوطني لحقوق الانسان ولجنه الجهوية مع حاجيات الاطفال باعتبارهم فئة هشة، وكذلك في اطار التنزيل المحكم لمقتضيات دستور 2011 والتجاوب مع انتظارات المجتمع. وشارك في تاطير اللقاء ممثلون عن الهيئة القضائية وجمعية المحامين الشباب بالحسيمة والسجن المحلي بالناظور ومركز حماية الطفولة بالناظور.

القضية الوطنية في صلب نضالات الحركة النقابية

كتبها ANNACHRA ALIKHBARIAنشرت في الأحد, أبريل 03, 2016 تعليقات- لا تعليقات
النشرة الإعلامية..

نظم الاتحاد التقدمي لنساء المغرب المنضوي تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وبشراكة مع الاتحاد الجهوي لنقابات الرباط – سلا – تمارة ندوة فكرية وطنية حول موضوع "القضية الوطنية في صلب نضالات الحركة النقابية" يوم الجمعة الماضي، بمشاركة ممثلين عن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومركز الدراسات الصحراوية، والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، وأطر نقابية وسياسية متخصصة في المجال.
وتأتي هذه الندوة في إطار البرنامج النضالي للاتحاد التقدمي لنساء المغرب، الذي يهدف فتح نقاش فكري حول أهم القضايا التي تشغل المرأة العاملة والمرأة المغربية عموما، واستمرارا لمسيرته الكفاحية تحصينا للوحدة الوطنية.

http://www.annachraalikhbaria.com/2016/04/blog-post_62.html

آخر ساعة

التسامح في الأديان التوحيدية

في ندوة بالصويرة

آخر ساعة
9_100

يعتزم منتدى المغرب المتعدد تنظيم ندوة حول موضوع "التسامح من وجهة نظر الأديان التوحيدية"، يومي 15 و16 من أبريل الجاري، بمدينة الصويرة، حيث ستشهد تقديم مداخلات لكل من أحمد الخمليشي، مدير دار الحديث الحسنية، والأستاذ الجامعي المتخصص في مقارنة الأديان، ومصطفى بوهندي، الأستاذ الجامعي في كلية الحقوق، و إيلي الباز عضو المجلس الوطني لحقوق الإنسان. وأوضح المنتدى أن سؤال حرية المعتقد "يقابله بشكل عنيف التهديد الذي يصل حد الحجز على حرية الأشخاص أو الجماعات في التعبير"، والذي ربما "يصل في العديد من الأحيان إلى المس بسلامة الأشخاص الجسدية وحقهم في الحياة"، مشيرا إلى أن "حركات التطرف المتسمة بمنهج التقتيل الهمجي، تتكئ على جدار الدين وتستعمله في شن عدوانها على الأفراد والشعوب". وأبرز المنتدى وجود عوامل عدة وراء "الجمود العقائدي، والتطرف الديني، والنكوص، و ا لظلا مية " ، مضيفا أن "بروز الإسلام السياسي في المجتمعات العربية" يلعب "دورا خطيرا في تكريس هذا الوضع"، بسبب "القراءة النصية الحرفية للعقيدة مع تجريدها من سياقها التاريخي"، و"إعادة إنتاج الثقافة التقليدية بعيدا عن أي مراجعة أو نقد".

يجب اعتماد المنهج العلمي في قراءة النصوص الدينية لتحريرها من الغيبيات.

وأكد المنتدى على أن المجتمع المغربي يعرف تغلغلا لـ"الإيديولوجية الوهابية والإخوان المسلمين"، ووجود "مؤسسات محافظة مناقضة لروح العصر"، داعيا إلى "إعمال العقل"، واستحضار "ما هو مشرق في التراث"، و"اعتماد المنهج العلمي في قراءة النصوص الدينية لتحريرها من التفسيرات الغيبية". وأبرز أن "أي إصلاح ديني يقتضي قراءة جديدة للنص القرآني"، و"التخلي عن التأويلات السابقة وتطبيقاتها السياسية والاجتماعية"، والتي "سجنته في هوية ضيقة مغلقة"، مضيفا بأن إدراك النص الديني "يقتضي استحضار نشأته وظروف سياقه التاريخي"، و"كيفية تحوله إلى ذاكرة للفعل الإنساني". في الجانب ذاته، شدد المنتدى على أن المجتمع المغربي أمام خيارين، الأول يتمثل في "الانخراط في موجة الحداثة"، أو "ندفن رؤوسنا في الرمال حتى تمر العاصفة". ●

ما السر في صمت شيوخ الفتنة على دعوة "أبو زيد" إلى مراجعة أحكام الإرث؟

الإثنين 4 أبريل 2016 - 9:43 صباحًا

محمد إنفي

لقد انتظرت حوالي أسبوعين قبل أن أطرح هذا السؤال. ولم يكن الانتظار إلا بهدف ترك الوقت للخبر حتى ينتشر، رغم أنه ليس من الأخبار العادية؛ فهو يشكل مفاجأة حقيقية باعتبار الوضع السياسي والحركي والتمثيلي لصاحب الدعوة (قيادي بحزب العدالة والتنمية وحركة التوحيد والإصلاح وبرلماني) وباعتبار السياق الذي أُطلقت فيه هذه الدعوة (خلال ندوة نظمتها حركة التوحيد والإصلاح بمدينة سلا يوم السبت 19 مارس 2016).

وقد تناولت الصحف الإليكترونية والمواقع الاجتماعية (''فيسبوك''، مثلا) دعوة ''المقرئ أبو زيد'' إلى مراجعة أحكام الإرث، بنوع من الدهشة والاستغراب، نظرا لمواقف الرجل المعروفة في هذا المجال؛ وآخرها موقفه من تقرير المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول ''وضعية المساواة والمناصفة في المغرب''، حيث كال لهذه المؤسسة الدستورية أثقل الاتهامات، ومنها التبعية لجهات خارجية. وهكذا، قال في تصريح لموقع ''هوية بريس'': ''إن جرأة المجلس الوطني لحقوق الإنسان في إصدار هذه التوصية [يقصد التوصية حول الإرث] ليست آتية من داخل هذه الهيئة، بل هو دس وتحريك من جهة خارجية دفعت به إلى أن ينتحر اجتماعيا وسياسيا بهذا النوع من القفزات في الهواء''.

وإلى اليوم، لم أعثر على أي رد فعل لأصحاب مقولة ''لا اجتهاد مع النص''، عن دعوة ''أبي زيد'' إلى إعادة قراءة نصوص القرآن الكريم من أجل تقسيم عادل للإرث، مستندا في دعوته على كون الرعاية والوصاية والنفقة التي كانت مفروضة على الرجل تجاه المرأة لم تعد كما كانت يوم نزل القرآن (وهذا أمر قد أصبح من البديهيات، ولا تتجاهله إلا العقول المتكلِّسة)، داعيا إلى إعادة النظر في منظومة الإرث بشكل يتناسب والقيم السائدة في المجتمع المغربي اليوم؛ مما يستوجب، حسب قيادي حركة التوحيد والإصلاح، قراءة تطويرية لآيات القرآن الكريم.

لقد خرست، أمام هذه الدعوة، ألسنة أصحاب النعيق والزعيق، وعلى رأسهم ''أبو الجحيم''، عفوا ''أبو النعيم'' (تجنبا للسقوط في إثم الاسم الفسوق). مما يؤكد أن تجار الدين ملة واحدة (ليس في القنافذ أملس، كما يقال). فتوظيف الدين ضد الخصوم السياسيين عملة ''إخوانية'' (نسبة إلى حركة الإخوان المسلمين) بامتياز. أضف إلى ذلك، أنهم يريدون أن يحتكروا الكلام على الدين وباسم الدين لأنفسهم باسم الاختصاص. فكل من عبر عن رأي لا يساير توجههم إلا وكفَّروه أو على الأقل استكثروا عليه الخوض في الموضع بدعوى أنه ليس من أهل الاختصاص.

نتذكر كيف ثارت ثائرة السلفيين عندما دعا الأستاذ ''إدريس لشكر''، الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي، إلى فتح نقاش حول مسألة الإرث، رغم أنه لم يزد على حث أهل الاختصاص على الخوض في الموضوع. وقد اتهموه بالهجوم على القرآن والسنة، وكفَّروه هو وحزبه. بل وصل الأمر بالمدعو ''أبو النعيم'' أن يجعل من الأستاذ ''لشكر'' موضوعا لسلسلة من ''دروسه'' المقيتة والخبيثة التي تذكرنا، من خلال العنوان الذي اختاره لهذه السلسلة (''لشكر تلميذ بنبركة في الإجرام'')، بصنف من ''العلماء'' العملاء الأنذال الذين وجد فيهم الاستعمار الدعم والمساندة في محاربة الوطنيين(من سياسيين وعلماء ومقاومين) والعمل على نشر ثقافة الخضوع والخنوع حتى يستتب الأمر للمستعمر.

ويتوفر ''أبو النعيق'' هذا على صفحة خاصة على ''الفيسبوك'' وقناة رسمية على ''اليوتوب'' بنشر عبر أشرطها المصورة الفتنة والتحريض على القتل من خلال دعواته التكفيرية التي لم يسلم منها لا الأفراد ولا المؤسسات. فكل فرد عبَّر عن رأي لا يوافق هواه وكل مؤسسة إعلامية (أو غير إعلامية) نشرت أو أقدمت على ما لا يلائم ''ذوقه'' (إن كان له ذوق)، إلا ويتعرضون لتهمة التكفير والخروج عن الملة. والغريب في الأمر، هو سكوت النيابة العامة على مثل هذه التجاوزات الخطيرة التي تهدد استقرار البلاد بفعل نشر فكر التطرف والإرهاب.

ويحق للمرء أن يتساءل، في هذا الخضم، ليس فقط عن الأسباب التي جعلت الأصوات المدافعة عن قطعية النصوص في أحكام الإرث، تصاب بالخرس، بل وأيضا عن الدوافع الحقيقية لهذه الخرجة غير المسبوقة لأحد أعضاء الإتحاد العالمي لعلماء المسلمين وقيادي في حركة التوحيد والإصلاح، الذراع الدعوي لحزب العدالة والتنمية. فبقدر ما سرني أن يتحدث ''أبو زيد'' عن التطوير والاجتهاد واستحضار المتغيرات التي يعرفها الواقع- لكون هذا الطرح يسير في الاتجاه الذي دافعت عنه (رغم أني لست متخصصا لا في العلوم الدينية ولا في العلوم الاجتماعية) في مقال بعنوان '' الإرث في الإسلام بين الفهم الجامد والفهم المتجدد للنص القرآني'' (انظر جريدة ''الاتحاد الاشتراكي'' ليوم 20 نونبر 2015)-،

بقدر ما أجد في هذه الدعوة – بفعل عدة عوامل، ومنها مواقف الهيئات التي ينتمي إلى قيادتها (حركة التوحيد والإصلاح و"البيجيدي")، كالموقف الهجومي على تقرير المجلس الوطني للحقوق الإنسان حول "وضعية المساواة والمناصفة"-، نوعا من المصادرة على المطلوب؛ وهو ضرب من المغالطة، يرمي إلى الالتفاف حول القضية المطروحة، دستوريا وواقعيا وحقوقيا، بهدف الهيمنة والاستحواذ على المشهد السياسي .

فبعد الجدل (وأتحدث عن الجدل وليس عن السب والشتم والقذف والتكفير الذي مارسه البعض) الذي فجَّرته دعوة الكاتب الأول، في تساوق تام مع مقتضيات الدستور الجديد ومع متغيرات الوضع الاقتصادي والاجتماعي للمرأة، إلى فتح النقاش حول مسألة الإرث، وبعد توصية المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الموضوع، انسجاما مع منطوق الفصل 19 من دستور فاتح يلويوز 2011، أصحبت مسألة الإرث والخوض فيها قضية رأي عام، وأساسا السياسي والحقوقي منه.

وإذا استحضرنا الظرف الحالي (سنة 2016، سنة انتخابات) وتمعنا في النقد الذي وجهه "أبو زيد"، من جهة، لوجهة النظر "التقليدية" التي تُغيِّب المتغيرات التي يعرفها الواقع وترفض الاجتهاد والتطوير (سبحان مبدل الأحوال)، ومن جهة أخرى، وجهة النظر "العلمانية" التي يصفها بالتطرف ويزعم أنها تدعو إلى إلغاء أحكام الشريعة جملة وتفصيلا (في حين أن الأمر يتعلق بفصل الدين عن السياسة، حتى لا يتم التوظيف السياسي للمشترك الجمعي، من قبل هذه الجهة أو تلك)، نتبيَّن جيدا الهدف الأساسي من وراء هذه الدعوة.

ف"أبو زيد" يُخطِّئُ الرؤيتين (المتناقضتين والمتطرفتين) معا، ليضفي على رأيه الجديد نوعا من الوسطية، حتى يضمن له قدرا من الجاذبية والمصداقية لدى فئات واسعة من النساء والرجال. ولإرضاء الخواطر ودغدغة العواطف وكسب ود الرجل والمرأة معا، لا بد من بعض المقدمات (أو البهارات) تضفي مسحة أخلاقية على خطابه حول مراجعة منظومة الإرث (تلك المراجعة التي يفرضها الواقع بفعل ما طرأ على المجتمع المغربي من تحولات اقتصادية واجتماعية وثقافية وحقوقية وسياسية)؛ وهكذا، يعتبر "أبو زيد" أن "المجتمعات الإسلامية معروفة بقيم الشهامة والتكافل، لكن اليوم المرأة تقوم بما يقوم به الرجل، من عمل ونفقة ورعاية، وبالتالي فمن الظلم أن تبقى منظومة الإرث دون تغيير".

وعلى كل، فلم تكن المنظمة الاشتراكية للنساء الاتحاديات (وهذا شأن كل المنظمات التي تدافع عن حقوق النساء)- اللائي وصفهن قبيح الوجه وعديم الأخلاق والمروءة، "أبو النعيق" (وأعوذ بالله من الاسم الفسوق) بأقذع النعوت وأقبحها، وقذفهن في شرفهن وهن المحصنات؛ مما يجعل ادعاءه الدفاع عن القرآن والسنة محل شك وريبة، ويدل على أن ثقافته الدينية ناقصة ومعيبة(قذف المحصنات من كبائر الذنوب)- ترغب في أكثر من رفع الظلم عن المرأة في مسألة الإرث وفي غيرها من القضايا، حين طرحت في مؤتمرها الوطني مراجعة أحكام الإرث؛ أما الكاتب الأول للاتحاد الاشتراكي- الذي أهدر دمه ذاك الشخص الذي لا يكف عن الزعيق، ولا ينفع البلاد في شيء، بل يتهدد الوطن في أغلى ما يميزه، ألا وهو الاستقرار- فيكفيه فخرا أنه، بدعوته السالفة الذكر، قد حرك البركة الآسنة و"استفزَّ" ليس فقط العقول المتحجرة والمنغلقة، التي يعيش أصحابها في "كهوف" الماضي السحيق، بل وأيضا العقول المتفتحة التي تعي وتعيش حاضرها وترنو إلى المستقبل من خلال هذا الحاضر.

وسواء انجلى السر وراء صمت شيوخ الفتنة أم لم ينجلِ، وسواء وثقنا في مصداقية طرح "أبي زيد" أم لم نثق، فإني أجد في رأيه الجديد نوعا من الإنصاف ونوعا من الاعتراف بصدقية ومصداقية الطرح الاتحادي، وكذا الإقرار بفشل محاولات النيل من الاتحاد بسبب مطالبته بمراجعة أحكام الإرث. ويمكن القول بأننا ربحنا الرهان بأن أصبح مطلبنا مشاعا ومشروعا بحكم الواقع والدستور والمنطق.

http://www.attahrir.com/?p=51521

Libération

Table ronde

La commission régionale des droits de l'Homme a organisé, récemment à Al Hoceima, une table ronde sous le thème "Evaluation du bilan et des perspectives d'action".
Cette rencontre visait à évaluer le bilan de l'action de la commission régionale dans le domaine de promotion et de protection de l'enfance à la lumière du rapport thématique du Conseil national des droits de l'Homme, intitulé "Les enfants aux centres de protection. Pour une politique intégrée de protection de l'enfant" (2013), et des recommandations d'une table ronde organisée par la commission régionale, le 13 novembre 2013, sous le thème "Quelle approche pour la protection de l'enfance".
Cette manifestation s'inscrit dans le cadre de la mise en œuvre des dispositions de la Constitution de 2011 et vise à répondre aux attentes de la société.

http://www.libe.ma/Divers_a73315.html

Talk show: 2M lance «Confidences de presse»

Edition N°:4742 Le 01/04/2016

La chaîne télé 2M lance une nouvelle émission de débat. Conçu sous la forme d'un club de la presse, le magazine, baptisé Confidences de presse, sera diffusé chaque dimanche, en prime time (19h). Pour multiplier les points de vue et approfondir le décryptage des événements, 2M prévoit d'associer ce concept à de grands noms de la presse, tous médias confondus. Pour la première édition de ce dimanche 3 avril, Abdellah Tourabi reçoit Driss El Yazami, figure incontournable des droits de l'homme au Maroc. Deux éditorialistes de la presse écrite, Abdelmounaïm Dilami (président du groupe Eco-Médias) et Fahd Yata de La Nouvelle Tribune, participeront également à cette 1re émission. Le débat portera sur le Sahara, la lutte contre le terrorisme, la situation des communautés marocaines en Europe, après les attentats de Paris et Bruxelles, la place et le statut de la femme dans la société ainsi que d'autres sujets d'actualité. Bilingue, le rendez-vous se déroulera en langue arabe et française. A.R.

http://www.leconomiste.com/article/995964-de-bonnes-sources

COP22: LE CNDH VEUT CAPITALISER SUR L'EXPÉRIENCE FRANÇAISE

Par Mohamed Chakir Alaoui le 01/04/2016 à 16h42

Driss Yazami, président du Conseil national des Droits de l'Homme.

© Copyright : DR

Le président du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH), Driss El Yazami, entamera la semaine prochaine à Paris une série de rencontres avec des représentants de la société civile française, ainsi qu'avec des ONG internationales.

Cette visite entre dans le cadre des préparatifs de la Conférence de l'ONU sur la lutte contre les changements climatiques (COP22), prévue à Marrakech du 7 au 18 novembre 2016.

En sa double qualité de président du CNDH et de membre du Comité de pilotage de la COP22, Driss El Yazami effectuera une visite de travail de trois jours à partir de mardi prochain à Paris. Les entretiens qu'il aura avec les responsables français seront axés "sur l'expérience et l'apport" des ONG françaises et internationales dans l'organisation de la COP21 tenue à Paris du 30 novembre au 13 décembre 2015.

Le président du CNDH a déjà une forte idée sur le rôle et la contribution des ONG dans la préservation du climat puisqu'il a animé lui-même, à l'occasion de la COP21, plusieurs débats. Pour la COP22, souligne-t-on, le Maroc souhaite faire contribuer le tissu des ONG nationales et internationales afin de garantir le succès de cet évènement.

En février dernier, le président du CNDH a entamé des contacts internationaux en recevant à Rabat Jorje Grandi, directeur de l'Institut inter-américain sur les changements climatiques basé à Montevideo en Uruguay. Les deux parties ont tracé une "feuille de route" pour "déterminer ce que les Centres de recherche attendent du Maroc après l'accord de Paris".

Soukaina Idrissi& Efe

http://www.le360.ma/fr/economie/cop22-le-cndh-veut-capitaliser-sur-lexperience-francaise-66953

A LIRE : LE SAHARA MAROCAIN, LE DOSSIER D'UN CONFLIT ARTIFICIEL

THEATRUM-BELLI — 4 AVRIL 2016

Quarante ans après la Marche Verte du 6 novembre 1975, qui a clos la question de la colonisation des provinces du sud marocain par l'Espagne en permettant leur restitution au Royaume chérifien, une analyse d'envergure est devenue nécessaire sur la persistance du conflit sur le Sahara marocain (dit « occidental ») créé de toutes pièces par l'Algérie et le bloc communiste au milieu des années 1970. En effet, si, malgré qu'en aient certains nostalgiques du bloc communiste, la question de l'avenir des provinces sahariennes du Maroc est résolue depuis 1975 – l'accord de Madrid du 14 novembre 1975 ayant eu pour effet de mettre fin au statut de territoire non-autonome des provinces sahariennes du Maroc -, le conflit diplomatique et politique persiste sur la scène internationale.

Ce conflit a été instrumentalisé et continue à être un fonds de commerce pour quelques États, organisations, associations et militants qui se croient encore au temps de la Guerre froide. Désinformation, propagande, provocations, campagnes ciblées d'intoxication, toutes les méthodes bien connues de l'activisme révolutionnaire totalitaire continuent à fonctionner grâce aux subventions d'un régime algérien qui, depuis 1975, tente d'accréditer la fiction d'un mouvement séparatiste fantoche au Sahara marocain, le Polisario, et reste, hélas, obsédé par sa haine du Maroc.

Quant au Maroc, il a pacifié la région et a écarté depuis longtemps la menace militaire agitée jadis par Alger, avec la participation de forces importantes venues de Cuba et de l'Europe de l'Est sous occupation soviétique. Il est clair, comme l'a reconnu un haut représentant des Nations Unies, qu'il n'y aura jamais de création d'une entité séparée au Sahara marocain. En outre, le Maroc a accompli des efforts gigantesques, financiers, administratifs, technologiques, éducatifs et sanitaires, pour mettre cette région, tragiquement délaissée lors de l'occupation espagnole, au niveau du reste du pays. D'un désert où il n'y avait aucune infrastructure, où les maigres populations étaient laissées à l'abandon, où les soins de santé et l'éducation étaient inexistants, la volonté marocaine a permis de développer des territoires dotés de routes, d'aéroports, de ports, de villes, de services de santé, d'écoles, d'usines de dessalement d'eau, de réseaux électriques. Des ressources nouvelles ont été mises en valeur: les ressources halieutiques, les énergies renouvelables, le tourisme. Et il est notable que les choix ont été faits dans une logique de développement durable, comme avec le souci de profiter aux populations. En outre, la résolution du 25 avril 2013 du Conseil de sécurité de l'ONU a clarifié les choses puisqu'elle rend hommage aux incontestables réalisations du Maroc en matière de droits de l'Homme au Sahara marocain, notamment grâce à la mise en place, à Dakhla et Laayoune, des commissions régionales du Conseil national des droits de l'Homme.

Le développement économique et social des provinces du Sud n'a été possible que grâce à la volonté politique de la monarchie et à la mobilisation de tout le peuple marocain. L'objectif a été de combler les retards locaux, comme cela s'est fait dans d'autres régions du Royaume, par exemple, le Nord et l'Oriental, pour que chacun puisse participer à la marche en avant du Maroc. Ce développement, dû aux sacrifices consentis, a été une grande cause nationale pour montrer au monde que le Maroc était chez

lui dans toutes ses régions et qu'il construisait sérieusement l'avenir collectif à travers le développement de chacun d'entre elles, consolidant ainsi cette « exception marocaine » qui s'impose désormais comme une évidence (v. L'exception marocaine, collectif, Paris, Ellipses, 2014).

Ce qu'a fait le Maroc bien peu d'États et de peuples auraient pu le faire, bien peu auraient su tenir ainsi une ligne ferme dans la durée, bien peu auraient consenti les mêmes sacrifices. Il fallait pour cela la volonté clairvoyante des souverains qui se sont succédé et un vrai enthousiasme populaire national.

Dans un monde arabe en crise, menacé par les séparatismes et les divisions, cette réussite de la réunification du Maroc dans le cadre d'un grand projet national de développement global est l'un des rares motifs d'espoir. Il est vrai que le Royaume chérifien est le seul pays émergent du Maghreb et le seul qui présente de sérieuses garanties pour la stabilité de toute la région et la lutte contre la menace terroriste. C'est pourquoi, le conflit artificiel entretenu par l'Algérie est particulièrement déplorable, quand un Maghreb arabe uni serait une si évidente source de stabilité et de progrès.

Le Maroc a présenté en 2007 au Secrétaire général des Nations Unies une Initiative pour la négociation d'un statut d'autonomie de la région du Sahara. Dans sa résolution 1783 du 31 octobre 2007, le Conseil de sécurité des Nations unies s'est félicité des efforts « sérieux et crédibles faits par le Maroc pour aller de l'avant vers un règlement ». De nos jours, tous les observateurs objectifs et les principaux États – à commencer par les États-Unis et la France – reconnaissent que le plan d'autonomie, dans le cadre de la souveraineté du Royaume et de son unité nationale, constitue la seule solution appropriée pour en finir avec ce triste reliquat de la Guerre froide. Si l'on veut éviter que cette partie du sud de la Méditerranée se transforme en une nouvelle Somalie, une seule conclusion s'impose: il faut en tout premier lieu mettre un terme au conflit sur le Sahara marocain.

La proposition marocaine constitue donc une chance qu'il faut saisir pour sortir de l'impasse et mettre un terme à ce conflit artificiel qui n'a que trop duré. Il est temps que la communauté internationale apporte tout son soutien au Maroc, qui propose une solution réaliste et crédible, tout en invitant clairement l'Algérie à mettre un terme à une crise qui est un facteur de déstabilisation supplémentaire dans une région sahélo-saharienne où l'on déplore la montée en puissance des groupes extrémistes politico-religieux. Or, il est notoire que les groupes terroristes sévissant dans cette région sahélo-saharienne, AQMI, Mourabitoune et autre DAECH, ont avec le Polisario des relations d'autant moins surprenantes que tous sont souvent issus de la même matrice algérienne.

Il faut en finir avec le conflit sur le Sahara marocain et il faut le faire vite à un moment où les risques de déstabilisation ne cessent de s'étendre du fait du dynamisme des groupes terroristes et de l'affaiblissement – voire de l'effondrement – d'un bon nombre d'États, sans compter les menaces qui pèsent sur d'autres, à commencer par une Algérie dont l'économie de rente est frappée de plein fouet par la chute des cours pétroliers. Pourtant le régime algérien continue son aventure sans issue et ses manipulations, l'une des dernières en date étant l'instrumentalisation du secrétaire général des Nations unies sur le départ, Ban Ki-moon, qui a gravement dérapé lors d'une visite en Algérie au début mars 2016.

Pour toutes ces raisons, il était devenu indispensable de disposer d'un dossier exhaustif sur l'affaire du Sahara marocain, avec en particulier la nécessité de clarifier l'état du droit en la matière et de mettre en exergue les graves conséquences géopolitiques de la persistance du conflit. Tel est l'objet de cet ouvrage. Rédigé par des spécialistes de plusieurs pays (Allemagne, Espagne, France, Liban, Sénégal sans compter le

Maroc), il constitue une somme sur une question qu'il traite sous des angles divers, historique, politique, géopolitique, juridique, social ou économique. Il s'adresse bien sûr aux chercheurs et aux étudiants, mais aussi aux hommes politiques, aux diplomates et, plus largement à tous ceux qui sont intéressés par les questions géopolitiques du Maghreb et de la zone sahélo-saharienne.
Charles Saint-Prot, Jean-Yves de Cara, Christophe Boutin
Editions du Cerf, collectif sous la direction de Charles Saint-Prot, Jean-Yves de Cara, Christophe Boutin, 313 pages, 20 euros.
Cliquer ICI pour commander cet ouvrage

SOMMAIRE
Avant-propos

http://www.theatrum-belli.com/a-lire-le-sahara-marocain-le-dossier-dun-conflit-artificiel/